



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والثمانون

روما، 20-21 أبريل/نيسان 2005

تقرير رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجنة التقييم

1 - يغطي هذا التقرير مداوات لجنة التقييم في دورتها الثامنة والثلاثين، التي عقدت في 14 ديسمبر/كانون الأول 2004. حضر الدورة كل أعضاء اللجنة عدا الكامبيرون وألمانيا ونيجيريا. رحب الرئيس بالسيد ويليام كارلوس، الذي مثل أيرلندا كعضو جديد يحل محل كندا، وعبر عن تقدير اللجنة للعمل الذي قام به السيد تشارلز باركر من كندا خلال السنوات الثلاث الماضية. وشاركت سفيرة بوليفيا لدى إيطاليا، السيدة مويرا باث إيستنسورو كورتيث، في الدورة بصفة مراقب. وحضر المداوات عدد من موظفي الصندوق بمن فيهم مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج؛ ومدير مكتب التقييم؛ والمسؤول مؤقتا عن شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية. وكان جدول الأعمال يتألف من البنود التالية: (i) تقييم البرنامج القطري لبوليفيا؛ (ii) التقييم المواضيعي لأداء وأثر الصندوق في البيئات اللامركزية: تجارب من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ (iii) جدول أعمال لجنة التقييم لعام 2005؛ (iv) مسائل أخرى.

2 - **تقييم البرنامج القطري لبوليفيا.** لاحظ الرئيس أن هذا هو أول تقييم لبرنامج قطري يتم في أمريكا اللاتينية بعد انقطاع لمدة ثماني سنوات تقريبا وأن اتفاق نقطة الإنجاز قد تم استكماله بتاريخ 3 ديسمبر/كانون الأول 2004.

3 - قدم مكتب التقييم عرضا عن عملية التقييم مشددا على النتائج الرئيسية التي توصل إليها تقييم البرنامج القطري. فمن الناحية الإجرائية، تم عقد أكثر من عشر مشاورات مع عدة أطراف صاحبة مصلحة في عدة مراحل من عملية تقييم البرنامج القطري. وقد وفرت هذه الاجتماعات فرصا كافية لمناقشة استنتاجات التقييم ولفهم مجالات العمل ذات الأولوية مستقبلا. يشار على وجه الخصوص، إلى حلقة عمل المائدة المستديرة الوطنية بشأن تقييم البرنامج القطري التي نظمت في لا باث في سبتمبر/أيلول لمناقشة نتائج التقييم الرئيسية ولوضع الأسس من أجل إعداد الاتفاق عند نقطة الإنجاز. فضلا عن هذا، فقد عقد اجتماع في أوائل ديسمبر/كانون الأول في مقر الصندوق لاستكمال اتفاق

نقطة الإنجاز بمشاركة نائب وزير الزراعة وغيره من المسؤولين البوليفيين ومساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج ومدير مكتب التقييم ومدير شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بالنتائج الرئيسية فإن تقييم البرنامج القطري أشاد بعودة الحكومة إلى التركيز على الحد من الفقر الريفي مشيراً إلى أن نموذج مشروعات التنمية الريفية المتكاملة القائمة على المناطق قد حقق نجاحاً وأنه ينطوي على إمكانات للتكرار في أماكن أخرى من البلد. وكان أداء البرنامج القطري جيداً في مجال تعزيز تمكين المنظمات المجتمعية ومن ذلك، على سبيل المثال، تعزيز المجموعات الاقتصادية التي أنشئت لتسويق المنتجات الإبلية كالوبر والملابس واللحوم. ومن مجالات النجاح الأخرى إصدار صكوك ملكية بالأراضي لنحو 60 مجموعة من مجموعات السكان الأصليين. ومن ناحية أخرى، عبر تقييم البرنامج القطري عن قلقه الشديد إزاء آفاق استدامة آثار المشروعات. فمن أسباب قصور الاستدامة إخفاق المشروعات عموماً في وضع استراتيجيات انسحاب وعملها من خلال وحدات إدارية مستقلة غير راسخة بما فيه الكفاية في الهياكل المؤسسية القائمة في البلد. وشدد تقييم البرنامج القطري أيضاً على أن إنجازات الصندوق في مجال حوار السياسات وبناء الشراكات كانت متواضعة وأن ثمة حاجة ملحة أيضاً إلى تحسين إمكانيات الحصول على الخدمات المالية. وأوصى التقييم بضرورة قيام وثائق الفرص الاستراتيجية القادمة باستعراض أكمل لطرق الوصول إلى شرائح أخرى من الفقراء. وعبر التقييم عن إدراكه لأهمية إنشاء شراكات مع المؤسسات ذات الصلة بهدف تعزيز النهج الابتكارية الناجحة وتكرارها وتوسيع نطاق تطبيقها والعمل على تخفيف وطأة الهجرة من المناطق الريفية وجعلها، ما أمكن ذلك، مؤقتة.

4 - عبرت اللجنة عن تأييدها لاستنتاجات وتوصيات التقييم الرئيسية وعبرت عن تقديرها للعمل الذي قام به مكتب التقييم. وفيما يخص المنهجية المتبعة في التقييم، شددت اللجنة على الحاجة إلى تقدير الأداء تقديراً كلياً إضافة إلى اعتماد معايير الأداء التقليدية المستخدمة لتقييم المشروعات (الكفاءة والفعالية والأثر). ولاحظت اللجنة أيضاً أن مكتب التقييم قد يرغب في إعطاء مزيد من التفكير لمسألة الإطار الزمني المطلوب لضمان خلوص التقييم إلى نتائج ذات صلة وفائدة في سياق الحاضر، واقترحت اللجنة، فضلاً عن هذا، أن ترتب توصيات التقييم حسب الأولوية لتسليط الضوء مباشرة على المجالات التي تتطلب اهتماماً فورياً. ورداً على استيضاح عن المعايير المستخدمة لتقييم المشروعات التي هي قيد التشغيل بكامل الطاقة ضمن الحافظة، ذكر مكتب التقييم أن هذه المشروعات تقدر عادة على خلفية أهدافها الأصلية والبيئة التشغيلية التي كانت قائمة عند التصميم ومن ثم في سياق التنمية الجاري لتحديد مدى صلتها الفعلية بالواقع.

5 - أكدت اللجنة أنه ينبغي للأشطة التي يمولها الصندوق أن تقيم روابط أشد مع العمليات الوطنية في بوليفيا، ومنها على سبيل المثال محفل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، ومع أنشطة المانحين الآخرين وآليات النهج القطاعي الشامل. وشددت اللجنة على أهمية إبلاغ نتائج التقييم، ورد مكتب التقييم على ذلك بقوله إنه يعكف على اتخاذ خطوات مختلفة لضمان وصول النتائج إلى الجهات المعنية وإنه، مثلاً، يقوم بترجمة الاتفاق عند نقطة الإنجاز والملخص التنفيذي إلى لغتي أيمارا وكويشوا.

6 - أكد مكتب التقييم على ضرورة أن يبني الصندوق حوار السياسات على تجاربه هو، وأن يعمل على تعزيز السياسات المناصرة للفقراء التي تعود بالنفع على الناس والمجتمعات الذين هم محل اهتمامه الأول. وأضافت دائرة

إدارة البرامج أن على الصندوق أن يسعى إلى تمكين فقراء الريف كي يكتسبوا القدرة على التأثير في السياسات وليس بالضرورة إلى الحصول على مقعد لنفسه على مائدة حوار السياسات.

7 - وذكرت دائرة إدارة البرامج أن اتفاق نقطة الإنجاز يوفر إرشادات مفيدة بشأن إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التالية لبوليفيا كما يشكل نقطة مرجعية هامة لتوجيه العمليات الجارية في البلد.

8 - وشددت اللجنة على أن تحقيق النتائج على أرض الواقع يتطلب العمل مع منظمات غير حكومية قادرة ومع غيرها من مؤسسات المجتمع المدني الراسخة على الصعيد القاعدي والتي تضم سكانا أصليين. ومن الضروري أيضا زيادة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري. وأشارت اللجنة إلى أهمية دعم الابتكارات الناجحة وتوسيع نطاق تطبيقها وتكرارها والبحث عن سبل لإدراجها في السياسات الوطنية والمحلية.

9 - **تقييم مواضيعي - أداء وأثر الصندوق في بيئات لامركزية: تجارب من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.** لاحظت اللجنة أن هذا التقييم المواضيعي لن يستكمل حتى أوائل عام 2005، وذلك بشكل رئيسي، لأن الشركاء القطريين لم يرسلوا تعليقاتهم بعد. كما لاحظت أن مكتب التقييم سينظم حلقة عمل إقليمية عن الموضوع في الربع الأول من عام 2005 وأن هذه الحلقة ستوفر فرصة لمناقشة نتائج التقييم وتضع الأسس لاتفاق نقطة الإنجاز.

10 - قدم مكتب التقييم بعد ذلك لمحة عامة عن النتائج الرئيسية للتقييم. أولاً، شدد التقييم على أن الجهود الرامية لتحقيق اللامركزية هي في مراحل متباينة في البلدان الثلاثة، وهو ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تفسير النتائج المحققة حتى الآن. ولاحظ التقييم أيضا أن الصندوق يعتبر تشجيع اللامركزية وسيلة لتعزيز جهود الحد من الفقر الريفي لا هدفاً بحد ذاته. وإذا كانت اللامركزية ليست أحد الاتجاهات الاستراتيجية التي تنص عليها الاستراتيجية الإقليمية لشعبة أفريقيا الثانية صراحة فإنها مع ذلك تعتبره مبدأ تشغيلياً هاماً لكل العمليات التي تساندها الشعبة. وتقر وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لكل البلدان الثلاثة التي يتناولها التقييم بأهمية اللامركزية ولكنها تركز على جوانب متباينة، فوثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لإثيوبيا مثلاً تشدد على ضرورة تعزيز القدرات المؤسسية على الصعيد القاعدي بينما تدعو وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة مثلاً إلى الاهتمام بحوار السياسات عن اللامركزية. ولاحظ التقييم إنه من الضروري بذل مزيد من الجهود من أجل ترجمة أهداف اللامركزية التي تنص عليها وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية إلى أنشطة عملية لاسيما فيما يتعلق ببناء القدرات على الصعيد المحلي.

11 - عبرت اللجنة عن دعمها للاستنتاجات والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها التقييم المواضيعي وأثنت على الجهود التي بذلها مكتب التقييم في هذا المجال. ولاحظت اللجنة أن الملخص التنفيذي يحتاج إلى تحسين وأنه ينبغي أن يتضمن كل الاستنتاجات الرئيسية. وعبرت اللجنة أيضا عن قلقها بشأن ضيق آفاق استدامة هذه المشروعات التي يمولها الصندوق، كما يبين التقييم، وحثت إدارة الصندوق على إيلاء اهتمام شديد لهذه المسألة.

12 - لاحظت اللجنة مدى أهمية مشاركة الصندوق على نحو فعال في جهود التنسيق بين الجهات المانحة في البلدان الثلاثة المشمولة بالتقييم المواضيعي خاصة وأن اللامركزية تؤثر على كامل هيكلها المؤسسية. ورأت اللجنة أن من الضروري إيلاء هذه المسألة اهتماماً أكبر في التقدير الختامي. وردا على استفسارات من اللجنة أشارت دائرة إدارة

البرامج أن الصندوق يعد وثيقة سياسات قطاعية لعرضها على المجلس في أبريل/نيسان 2005 تبين التزام الصندوق بتعزيز مشاركته في عمليات التنسيق بين المانحين على الصعيد القطري.

13 - وأشارت اللجنة إلى ضرورة بذل جهود خاصة من أجل ضمان تمكين المستفيدين تمكينا كافيا كي يفيدوا من عمليات اللامركزية. واتفق الأعضاء على الحاجة إلى استراتيجية لامركزية تضع في صلبها احتياجات فقراء الريف. إلا أنهم حذروا مع ذلك من أن اللامركزية قد لا تؤدي، على المدى القصير خصوصا، إلى تعزيز الرفاه في إدارات الدوائر الأفقر والأضعف خاصة في ضوء مواردها البشرية وقدراتها المؤسسية وبنائها الأساسية الضعيفة عموما. ولا بد من أخذ هذه الجوانب بعين الاعتبار عند الترويج للامركزية في الدوائر الأقل موارد والتي تواجه معوقات إنمائية حادة.

14 - ذكرت اللجنة أنه ينبغي أن يتضمن التقرير الختامي وصفا أكثر تفصيلا للتطور التاريخي للامركزية في البلدان الثلاثة ورأت أن هذا التقييم سيوفر إرشادات مفيدة عندما تبدأ في نهاية المطاف مراجعة الاستراتيجية الإقليمية لشعبة أفريقيا الثانية التي لا بد وأن تتعامل مع اللامركزية كوسيلة لمساعدة فقراء الريف عن طريق تشجيع تعزيز تمكينهم ومشاركتهم في عملية التنمية ككل.

15 - **جدول أعمال لجنة التقييم لعام 2005.** وضعت اللجنة جدول أعمالها في ضوء اختصاصاتها ونظامها الداخلي بصيغتهما المنقحة كما أقرها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2004. وستكون مواعيد دورات اللجنة الأربع وبنود جداول أعمالها لعام 2005 على الوجه التالي:

- **الدورة التاسعة والثلاثون: الجمعة، 8 أبريل/نيسان**
تقرير مرحلي عن حافظة المشروعات
تقييم البرنامج القطري لمصر
- **الدورة الأربعون: الجمعة، 2 سبتمبر/أيلول**
تقييم على مستوى المؤسسة لبرنامج الصندوق التجريبي المعنى بالإشراف المباشر
لمحة عن برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2006
تقرير الرئيس عن وضع تنفيذ توصيات التقييم
- **الدورة الحادية والأربعون: الجمعة، 7 أكتوبر/تشرين الأول**
برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2006
تقييم البرنامج القطري للمكسيك
- **الدورة الثانية والأربعون، الجمعة 2 ديسمبر/كانون الأول**
التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق
التقييم المرحلي لبرنامج التنمية المحلية والإحياء الزراعي في فوتا دجالون في غينيا
جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2006

16 - قررت اللجنة أيضا القيام بزيارة ميدانية إلى المكسيك خلال الربع الأخير من عام 2005.

17 - مسائل أخرى. ردا على استفسار من أحد الأعضاء بيّن الرئيس أن اللجنة قد استخدمت اللغة الإنجليزية وحدها في أعمالها لمدة سنة تقريبا وأن هذا حقق وفورات كبيرة للصندوق إلا أن هذا قد يتغير في المستقبل حسب ظروف اللجنة ومتطلباتها. ومع ذلك فإن تقرير الرئيس عن كل دورة يعد بالإنجليزية ويترجم إلى جميع لغات الصندوق قبل أن يرفع إلى المجلس التنفيذي لإقراره. وفي موضوع آخر أعلن مدير مكتب التقييم تعيين السيدة كارولين هيدر نائبة لمدير الشعبة والسيد فابريزيو فيلوني موظف تقييم.